



تحليل سياسات

مؤتمر السلام السوري "جنيف ٢" وتحديات البيئة المحليّة والإقليمية

وحدة تحليل الدراسات السورية في المركز العربي | فبراير ٢٠١٤

مؤتمر السلام السوري "جنيف ٢" وتحديات البيئة المحليّة والإقليمية

سلسلة: تحليل سياسات

وحدة الدراسات السورية المعاصرة في المركز العربي | فبراير ٢٠١٤

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٤

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات مؤسّسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقية والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكاملية عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجٍ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦

الدّفعة

ص.ب: ١٠٢٧٧

الدّوحة، قطر

هاتف: +٩٧٤ ٤٤١٩٩٧٧٧ | فاكس: +٩٧٤ ٤٤٨٣١٦٥١

www.dohainstitute.org

١	مقدمة
١	المبادرات العربية والدولية السابقة
٤	مواقف أطراف الصراع المحلية من جنيف 2
٥	١. النظام السوري
٦	٢. المعارضة السوريّة
٨	٣. الجماعات الجهادية
٩	مواقف الأطراف الإقليمية والدولية من جنيف 2
١١	الحسابات والنتائج المحتملة
١٣	خاتمة

مقدمة

دعت الأمم المتحدة طرفي النزاع في سورية إضافةً إلى الدول المعنية بالشأن السوري لحضور مؤتمر "جنيف ٢"؛ وذلك بناءً على مقررات "جنيف ١"، والتي تنصّ على تشكيل هيئة حكم انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة لقيادة المرحلة الانتقالية في سورية. بيد أن المؤتمر الذي تأخرت الدعوة لانعقاده شهوياً عديدة بسبب الخلاف على مصير الرئيس الأسد ومستقبله، وكيفية تمثيل المعارضة، لم يسفر في جولتيه الأولى (بين ٢٤ و ٣١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٤) والثانية (بين ١٠ و ١٥ شباط / فبراير)، عن نتائج مهمة.

تستعرض هذه الورقة المحاولات السابقة لحلّ الأزمة السوريّة بطرق سياسية. وتتطرق منها لتقييم فرص نجاح المحاولة الجديدة الممثلة بـ"جنيف ٢"؛ وذلك بعد أن تتناول أهداف كلّ طرف من حضور المؤتمر، ونقاط قوّته وضعفه في ضوء البيئة الإقليمية والدولية السائدة.

المبادرات العربية والدولية السابقة

على الرغم من وساطاتٍ بذلتها أطراف كانت تعدّ صديقة النظام السوري لمنع تفاقم الأزمة في بداياتها^١، عبر حثّه على المسارعة إلى إجراء إصلاحات، فلم تُطرح مبادرة خارجية للحلّ إلا مع زيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي الثانية* إلى دمشق يوم ١٠ أيلول / سبتمبر ٢٠١١ حاملاً ما عُرف

^١ يذكر في هذا الإطار المساعي التي بذلتها قطر وتركيا خلال الشهور الأولى للأزمة، وباعت بالفشل نتيجة رفض النظام تقديم أي تنازلات قد يُفهم منها ضعف، بخاصة مع حضور ما حدث في مصر وتونس وغيرها في الأذهان.

* زيارة نبيل العربي الأولى في ١٣/٧/٢٠١١، انظر: "الرئيس الأسد يبحث مع أمين عام الجامعة العربية متغيرات المنطقة وتوحيد الجهود وتعزيز العمل لحل القضايا العربية"، الثورة، ١٤/٧/٢٠١١، على الرابط:

بالمبادرة العربية الأولى، والتي طرحت خطة متكاملة للانتقال إلى نظام ديمقراطي تعددي. وعلى الرغم من أنّ النظام لم يتجاوب مع مساعيها، قدّمت الجامعة العربية مقترحاتٍ جديدةً في إطار المبادرة نفسها في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١ وأرفقتها بجدولٍ زمني محدّد لتنفيذها وفقاً لرؤيتها لحلّ يقوم على إجراء حوار بين النظام والمعارضة تحت إشراف الجامعة العربية^٢. وقد قبل النظام السوري رسمياً هذه الخطة، لكنّه لم يلتزم بتنفيذها؛ وذلك بعد لقاءات عديدة حاول أن يماطل فيها مع اللجنة الوزارية العربية^٣، ولم تتحمّس المعارضة لها أيضاً^٤.

وبعد أن فشلت بعثة المراقبين العرب التي وصلت طلائعها دمشق أواخر كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١ في وضع حدٍّ للعنف في سورية وتهيئة الأجواء لإطلاق العملية السياسية، طرحت الجامعة العربية في ٢٢ كانون الثاني / يناير ٢٠١٢ مبادرتها الثانية التي نصّت على نقل الرئيس السوري بشار الأسد صلاحياته إلى نائبه، والتي رفضها النظام السوري جملةً وتفصيلاً^٥. ولذلك رفعت الجامعة العربية المبادرة إلى مجلس الأمن، لكي تصبح ملزمة للنظام السوري والأطراف المعنية بالأزمة. لكن روسيا والصين استخدمتا حقّ النقض "الفيتو" للحيلولة دون صدور قرار بهذا الشأن.

في ٢٣ شباط / فبراير ٢٠١٢، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وأمين عام جامعة الدول العربية نبيل العربي، تعيين الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان مبعوثاً خاصاً مشتركاً لحلّ الأزمة

http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=29996479120110714022348

^٢ لمعرفة تفاصيل المبادرة العربية، انظر: عزمي بشارة، سورية درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، ط ١ (بيروت/الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣)، ص ٤٤٦-٤٥٠.

^٣ "الاتفاق بين سورية واللجنة الوزارية العربية على خطة العمل... وزراء الخارجية العرب: نقد حكمة القيادة السورية وعلى المعارضة الاستجابة للجهد العربي... السفير أحمد: الحلّ والخيار سوريان بدعم عربي مخلص.. وبنود الورقة تنطلق من ثوابتنا"، الثورة، ٢٠١١/١١/٣، على الرابط:

http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=96045087820111103024320

^٤ جاءت المبادرة بعد عقوبات أميركية وأوروبية شديدة على النظام؛ مثل حظر شراء النفط من سورية، وسحب سفرائهم المعتمدين من دمشق، إضافةً إلى الضغوط العربية المتزايدة على النظام لوقف العنف.

^٥ "سورية ترفض قرارات المجلس الوزاري العربي خارج إطار خطة العمل العربية والبروتوكول..."، الثورة، ٢٠١٢/١/٢٣، على الرابط:

http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=44871184620120123034325

السورية^٦؛ فطرح خطة من ٦ نقاط في ١٦ آذار / مارس ٢٠١٢ تركز أساساً على أفكار الجامعة العربية التي سبق طرحها، وتنصّ على وقف أعمال العنف المسلّحة بكلّ أشكالها تحت رقابة الأمم المتحدة؛ وذلك قبل انطلاق العملية السياسية^٧. ولأنّ هذه المبادرة لم تجد هي الأخرى طريقها إلى التطبيق، تبنّى مجلس الأمن في ١٤ نيسان / أبريل ٢٠١٢ قرارًا يسمح بإرسال بعثة مراقبة أممية إلى سورية للإشراف على وقف إطلاق النار من الجانبين^٨. لكنّها لم تستطع إكمال مهمّتها بسبب تصاعد العنف، على الرغم من موافقة أطراف الصراع عليها؛ فجرى تعليق مهمة المراقبين الدوليين في ١٦ حزيران / يونيو ٢٠١٢. وعليه، وجدت مجموعة العمل الدولية أن لا سبيل لوقف العنف في سورية إلا مع بدء المسار السياسي، فجرى التوصل في ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٢ إلى اتفاق جنيف الذي نصّ على "تأسيس هيئة حكم انتقالي يوفّر مناخًا محايدًا يتيح التحوّل السياسي في البلاد، وأن يتمتع بكلّ الصلاحيات التنفيذية ويمكن أن يضمّ أفرادًا من الحكومة الحاليّة والمعارضة وبقية المجموعات بناءً على الاتفاق المتبادل"^٩. لكن الخلاف الروسي

^٦ "تسلسل زمني للجهود الأممية في سوريا"، الجزيرة نت، ٢٠١٢/٧/١٥، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/42aad4cd-532d-4f58-a741-285cfbeb2ce2>

^٧ المرجع نفسه.

^٨ محمود حمدي أبو القاسم، "خطة عنان ومأزق الدبلوماسية الدولية في سوريا"، الأهرام الرقمي، ٢٠١٢/٥/١، على الرابط:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=949120&eid=1875>

^٩ ووافق النظام السوري على الخطة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢، انظر: "أنان: ردّ سورية إيجابي.. وأميركا : خطوة مهمّة.. والصين تدعو جميع الأطراف لتوفير شروط الحلّ السياسي... ميدفيديف: السوريون وحدهم من يقرّر مصير بلادهم لوكاشيفيتش: لن نشارك

في مؤتمر استنبول"، الثورة، ٢٠١٢/٣/٢٨، على الرابط:

http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=27367281120120328002151

ووافق المجلس الوطني السوري على الخطة في مؤتمر "أصدقاء سورية" ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢؛ "مؤتمر إسطنبول يدعم خطة عنان ويطالب بتحديد جدول زمني لها لخطواتها المقبلة اردوغان يطالب بتلبية احتياجات الشعب السوري فوراً.. وزير الخارجية المصري يدعو المعارضة لتوحيد صفوفها، القدس العربي، ٢٠١٢/٤/١، على الرابط:

<http://goo.gl/t28AUq>

^{١٠} "مجموعة العمل حول سوريا تعقد أول اجتماع لها في جنيف"، مركز أنباء الأمم المتحدة، ٢٠١٢/٦/٣٠، على الرابط:

<http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=16858>

الأميركي بشأن تفسير الاتفاق في ما يتعلّق بدور الرئيس السوري بشار الأسد ومصيره، حال دون تطبيقه. فاستقال كوفي أنان من مهمته في ٢ آب / أغسطس ٢٠١٢^{١١}. وجرى تعيين وزير الخارجية الجزائري الأسبق الأخضر الإبراهيمي في ١٧ آب / أغسطس ٢٠١٢ مبعوثاً أممياً وعربياً إلى سورية^{١٢}. لكن الموفد الجديد وصل إلى النتيجة نفسها، وكاد يستقيل لولا اتفاق لافروف - كيري في السابع من أيار / مايو ٢٠١٣، والذي نصّ على عقد مؤتمر دولي جديد لحلّ الأزمة السوريّة استناداً إلى بيان "جنيف ١". بحلول هذا الوقت - أي وقت انعقاد "جنيف ٢" - كان الصراع في سورية قد تكرّس بوصفه صراعاً سياسياً محلياً متشعباً بأبعاد إقليمية ودولية، وأصبح حلّه أصعب منألاً.

مواقف أطراف الصراع المحليّة من جنيف ٢

تتكوّن الأطراف المحليّة في الصراع السوري من ثلاث مجموعات رئيسة؛ هي النظام الحاكم، والمعارضة، والجماعات الجهادية التكفيرية. وتحت كلّ مظلة منها هناك تفرّعات وانقسامات تصل أحياناً حدّ التناقض.

^{١١} لقراءة النصّ الكامل لبيان "جنيف ١"، انظر: "النص الحرفي الرسمي لبيان جنيف"، المستقل، ٨/٥/٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=570019>

^{١٢} "أمريكا ترجع استقالة عنان إلى فشل الدبلوماسية بشأن سورية"، رويترز، ٢/٨/٢٠١٢، على الرابط:

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE8710FC20120802>

^{١٣} "تعيين الإبراهيمي مبعوثاً جديداً إلى سوريا"، الجزيرة نت، ١٧/٨/٢٠١٢، على الرابط:

<http://aljazeera.net/news/pages/7aec49c5-201b-46e0-95ec-9089f23e7de1>

١. النظام السوري

تتسم الأنظمة الاستبدادية، خاصة منها ذات الطبيعة الأوليغارشية، بالانسجام والتماسك وحصر أيّ خلافات يمكن أن تبرز فيما بينها في دوائرها الضيقة، كونها تدرك أنّ أيّ خلل يصيب أحد مكوناتها سوف يؤثر في بنية النظام برمّته. ويزداد هذا التماسك والتصلّب في أوقات الأزمات.

وعلى الرغم من أنّ النظام السوري واجه الاعتصامات والتظاهرات السلمية بمنتهى العنف، وقصف المدن بمختلف أنواع الأسلحة عندما انتقلت الثورة إلى العمل المسلّح، فقد ظلّ متماسكاً. ولم يفتّ كثيراً في عضده بعض الهزّات الداخلية التي تعرّض لها، وتمثّلت بانشقاق بعض المسؤولين فيه وانضمامهم للمعارضة؛ وأهمّها انشقاق رئيس الوزراء السابق رياض حجاب في ٦ آب / أغسطس ٢٠١٢. ولم يؤثر ما عُرف بـ "تفجير خلية الأزمة" في ١٨ تموز / يوليو ٢٠١٢ في وحدة النظام وتماسكه، والتي تعدّ إحدى أبرز نقاط قوّته خلال الأزمة. ويعزى ذلك إلى سببين أساسيين هما:

- إقصاء المسؤولين الذين مالوا إلى الحلول السياسية منذ بداية الأزمة**، وتبنيّ الرئيس بشار الأسد التيار الأمني المرتبط برجال الأعمال، والذي يدير شبكة واسعة من المصالح الاقتصادية. ولذلك كان النظام منذ بداية الثورة كتلة واحدة متماسكة تحكم بالقوة والعنف ويقودها الرئيس السوري. كما بدا النظام غير معنيّ بأفكار الآخرين من خارج دائرته الضيقة وآرائهم. وقد منع النظام تشكّل أجنحة أو تيّارات في داخله، فإن ظهرت آراء مخالفة لآراء التيار الغالب فيه، تبقى في إطار اجتهادات فردية معزولة غير ذات فعالية وتأثير.
- التركيبة الطائفية في الجيش السوري: أدّت العوامل الاجتماعية والاقتصادية في الريف السوري، الساحلي تحديداً، والحسابات السياسية للنظام الحاكم، إلى تضخّم النفوذ "العلوي" في الجيش. فضلاً عن ذلك ونتيجة لأنّ الجيش كان يمثّل تهديداً مباشراً لأيّ سلطة حاكمة منذ الانقلاب الأوّل عام ١٩٤٩ بسبب تدخله المستمرّ في السياسة، عمل النظام خلال العقود التالية على هيكلة قيادات الجيش والقطع العسكرية المركزية على أسس طائفية شديدة الولاء، ما حال دون حصول حركات تمرد، وهذا ما يفسّر إلى حدّ كبير قدرة النظام على الحفاظ على قدراته التنظيمية - العسكرية، على الرغم من استخدامه أعلى درجات العنف للقضاء على كلّ أشكال الاحتجاج.

** من أمثال نائب الرئيس فاروق الشرع، ووزير الدفاع السابق علي حبيب، وبعض الشخصيات الحزبية البعثية.

بناءً عليه، كان قرار المشاركة في "جنيف ٢" قرارًا مركزيًا في نظام متماسك يجري فيه اتخاذ القرارات في دائرة ضيقة سلطاتها مطلقة، ويقف على رأسها الرئيس؛ لذلك، فإنّ اتفاقًا يتمخض عن المؤتمر لا بدّ أن يكون جوهره بالنسبة إلى النظام ضمان استقرار هذا التحالف الأمني والاقتصادي والاجتماعي، ولا بدّ أن يصون دور الرئيس السوري تاليًا فيه. فمثل هذا النظام لا يميل إلى القبول بحلّ وسط وليس في وارد مناقشة مستقبله ومصيره. وذهابه إلى المؤتمر هو نوع من مسايرة حلفائه الروس، وبهدف إحراج المعارضة من خلال إظهار عدم قدرتها على فرض أيّ ترتيبات أمنية على الصعيد الميداني؛ ما يفسّر إصراره على وقف العنف، على الرغم من أنّه هو الطرف الذي يستخدم أكبر قدر منه في الصراع؛ فالمعارضة لن تستطيع على الأرجح فرض رأيها على الفصائل المسلّحة على الأرض بمعزل عن اتفاق سياسي. كما أنّ تقديم التوصل إلى وقف العنف يفيد في تأجيل مناقشة تشكيل هيئة الحكم الانتقالية التي نصّ عليها "جنيف ١"، باعتبار أن المعارضة المسلحة لن تقبل بوقف القتال قبل إقرار رأس النظام بالتنازل عن سلطاته، بما فيها على أجهزة الأمن والجيش.

٢. المعارضة السوريّة

على الرغم من النقاشات الطويلة داخل هيئات المعارضة السوريّة على مدار الأشهر الثلاثة الماضية، فإنّ قرار المشاركة في "جنيف ٢" لم يحظ بالإجماع لأسبابٍ عدة ومنها***:

- الخلاف مع هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني، والمجلس الوطني السوري الذي يعدّ أحد المكونات الرئيسية للائتلاف؛ إذ رفضت هيئة التنسيق حضور المؤتمر بسبب عدم توجيه الأمم المتحدة دعوة رسمية لها، و"قصر" الدعوة على الائتلاف، والإقرار بأحقّيته في تشكيل وفد المعارضة. أمّا المجلس الوطني، فقد صوتت أمانته العامّة في ٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١٤ لـ "مقاطعة" المؤتمر، وهددت بالانسحاب من الائتلاف إذا ما قرّر المشاركة، على الرغم من أنّ هذا القرار لم يجد له صدى نتيجة تصويت مكونات

*** أعلن رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السوريّة أحمد عاصي الجريا (١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤) قرار الهيئة العامة للائتلاف بالموافقة على المشاركة في مؤتمر "جنيف ٢". ورحبت الدول الغربية، وروسيا، والجامعة العربية، وتركيا بهذا القرار الذي كان "العقبة الأخيرة"، والتي قد تمنع انعقاد المؤتمر في موعده المحدد يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في مدينة مونترو السويسريّة، أو توجّله، قبل أن يعلّق الائتلاف مشاركته من جديد على إثر قيام الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بتوجيه دعوة إلى إيران لحضور المؤتمر، وهو ما رفضه الائتلاف، واشترط موافقة إيران على بيان "جنيف ١" وسحب مقاتليها وخبرائها من سورية لحضورها في "جنيف ٢".

رئيسة في المجلس الوطني كـ"الإخوان المسلمين" و"إعلان دمشق" لمصلحة الذهاب إلى جنيف. وبقي رفض المجلس الوطني "شكلياً" عبّر عنه رئيسه جورج صبرة في بيان في ١٩ كانون الثاني / يناير ٢٠١٤ يعلن فيه انسحاب المجلس الوطني من الائتلاف^{١٢}.

• رفض الفصائل العسكرية: مثل رفض بعض فصائل المعارضة العسكرية مؤتمر "جنيف ٢" خلال فترة التحضير له تحدياً كبيراً كان لا بدّ من تجاوزه؛ إذ رأت فيه الفصائل الإسلامية محاولة للالتفاف على الثورة، وهدّدت بنزع الاعتراف عن أيّ هيئة سياسية تقرّر المشاركة فيه. ووصل الأمر ببعض قادة الجبهة الإسلامية إلى "تهديد" من يشارك، والتلويح بوضعه على قائمة المطلوبين. لقد ساهم هذا الموقف في تأخير اتخاذ قرار واضح من "جنيف ٢"، إلى أن جرى تجاوز هذه الاعتراضات بعد اجتماع عُقد في أنقرة بالتزامن مع اجتماع الهيئة العامة للائتلاف وضمّ الفصائل الكبرى (الجبهة الإسلامية، وجبهة ثوار سورية، وأجناد الشام، وجيش المجاهدين، وهيئة الأركان). وانتهى بـ"تأييد" بعضها المشاركة كهيئة الأركان والقوى التابعة لها، في حين التزم البعض الآخر بعدم الاعتراض أو الصمت (الفصائل الإسلامية).

• الخلافات داخل الائتلاف: جاء قرار المشاركة بعد اجتماع الهيئة العامة للائتلاف، والذي التأم بغياب ٤٤ عضواً كانوا اعترضوا على "أداء" القيادة الحاليّة وما وصفوه بـ"التجاوزات وعدم النزاهة" في الانتخابات الأخيرة التي جرت في ٦ كانون الثاني / يناير ٢٠١٣، وأسفرت عن فوز أحمد عاصي الجربا "المتحمّس" للمشاركة في "جنيف ٢". لقد أفرز غياب المنسحبين إشكاليات قانونية كون قرار المشاركة يتعارض مع النظام الأساسي للائتلاف، والذي يحظر التفاوض مع النظام، ويتطلّب تعديله موافقة ثلثي أعضاء الائتلاف، وهو ما لم يتوافر في الاجتماع الأخير. وقد جرى تجاوز هذه الإشكالية في فتوى قانونية عدّت المنسحبين بمنزلة "المستقلين"، ما سمح بانعقاد الاجتماع بحضور ٧٥ عضواً، وجواز تمرير القرار بالأغلبية البسيطة (النصف + ١). وانتهى الاجتماع بالموافقة على المشاركة بأغلبية ٥٨ عضواً، مقابل ١٤ آخرين صوتوا ضدّ المشاركة.

يعود قرار المعارضة المشاركة في مؤتمر "جنيف ٢" إلى رغبتها في عدم إتاحة الفرصة للنظام وحلفائه للانفراد باستخدام المؤتمر لأغراض دعائية، وإظهار المعارضة بمظهر الراض للحلّ السياسي، إضافةً إلى

^{١٢} "المجلس الوطني السوري ينسحب من الائتلاف"، الجزيرة نت، ٢١/١/٢٠١٤، على الرابط:

رغبتها في تلمّس إمكانية فتح مسار للحلّ السياسي حتى لا تبقى الثورة صراعًا مسلحًا قد يطول في ظلّ عدم القدرة على الحسم العسكري وإجماع غالبية القوى الدولية والإقليمية على الحلّ التفاوضي. كما قد تساهم المشاركة في المؤتمر في تخفيف المعاناة الإنسانية عن شرائح واسعة من السوريين تتعرّض للقتل والتشريد والتجوع^{١٤}.

فضلاً عن ذلك، يمكن أن تكرّس المشاركة في المؤتمر الوجه "المدني" للثورة السوريّة، وتحول دون خلق فراغ سياسي قد تقوم بملئه قوى متطرّفة يدفع صعودها القوى الدولية والإقليمية إلى تفضيل بقاء النظام.

لا شكّ في أنّ غياب الإجماع، أو الإجماع بالحدّ الأدنى أضعف موقف الائتلاف قبل "جنيف ٢"، لكنّه لم يعرقل قرار المشاركة؛ فغالبية مؤيدي المشاركة من أعضاء الائتلاف تتفق مع المعارضين على أنّ "جنيف ٢" لن يسهم في إيجاد حلّ سريع للمأساة السوريّة وفقاً لمبادئ الثورة وأهدافها. من جهةٍ أخرى، مع انعقاد المؤتمر بدأ يتّضح أنّ قرار المشاركة كان مفيداً؛ إذ اكتسب الائتلاف زخماً معنوياً وسياسياً بسبب نجاحه في إبعاد إيران عن المؤتمر. واستفاد من ارتباك وفد النظام وعزلته الدبلوماسية في جلسة المؤتمر الافتتاحية، في مقابل خطاب ديمقراطي للمعارضة.

٣. الجماعات الجهادية

تتمثّل الجماعات الجهادية في سورية بجبهة النصرة لأهل الشام التي تأسست رسمياً في ٢٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١٢، على الرغم من أنّها بدأت نشاطها في شهر آب / أغسطس ٢٠١١ ومعظم منتسبيها من السوريين^{١٥}، والدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" التي نشطت بصورة فاعلة بعد الإعلان عن نشأتها في ١٠ نيسان / أبريل ٢٠١٣، وأغلب مقاتليها من العرب والأجانب.

بعد أن تزايدت السلوكيات المسيئة للثورة ومطالبها، دخلت كتائب المعارضة المسلّحة في مواجهة عسكرية مع "داعش" في ٣ كانون الثاني / يناير ٢٠١٤. واستطاعت إخراجها من كثير من المناطق التي كانت

^{١٤} محادثة هاتفية مع برهان غليون، ١٩/١/٢٠١٤.

^{١٥} أبو محمد الجولاني.. النصرة ومستقبل سوريا، برنامج "لقاء اليوم"، الجزيرة نت، ١٩/١٢/٢٠١٣، على الرابط:

استولت عليها. لكن "داعش" سرعان ما ردّ بالسيطرة على كامل محافظة الرقة ومناطق منبج والباب وجرابلس في ريف حلب. حاولت "جبهة النصرة" أن تظهر بدور الوسيط من خلال دعوتها إلى وقف القتال، لكنّها في حقيقة الأمر انحازت إلى كتائب المعارضة المسلّحة في المعركة ضدّ "داعش"^{١٦}.

ترى الجماعات الجهادية في مؤتمر "جنيف ٢" مؤامرة غربية على مشروع قيام الدولة الإسلامية في المنطقة. وتعدّ الطرفين المتفاوضين "عملاء للغرب"؛ فهذه الجماعات غير معنيّة بما سيفضي إليه المؤتمر، ولها حساباتها الأيديولوجية الخاصة المختلفة عن مطالب الثورة السوريّة. لذلك، سوف تكون عائقاً في أيّ عملية سياسية مهما كان شكلها ونتائجها وزمانها.

مواقف الأطراف الإقليمية والدولية من جنيف ٢

منذ المرحلة السلمية للثورة السورية، انقسم المحيط الإقليمي حولها بصورة واضحة؛ إذ دعمت دول الخليج العربي وتركيا المعارضة، في حين دعمت إيران النظام. وتضمّن الدعم في كلتا الحالتين مختلف أنواع المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية، مع فارق التزام حلفاء النظام أكثر بتحقيق أهدافهم. وفيما يبدو المعسكر الذي يدعم النظام وتقوده إيران ويضمّ أيضاً حكومة المالكي في العراق وحزب الله في لبنان، منسجماً ومتناسكاً، فإنّ التكتل الداعم للمعارضة السوريّة ينقسم إلى محورين متعارضين في قراءتهما لمجمل الوضع الإقليمي؛ إذ تتبنّى المملكة العربية السعودية ومعها الإمارات العربية والبحرين والكويت والأردن، سياسات تقوم على دعم قوى الثورة المضادّة في المنطقة، وتتبنّى في مصر تحديداً سياساتٍ تقوم على التناقض المطلق مع "الإخوان المسلمون" والعملية الديمقراطية التي جاءت بهم إلى حكم مصر. في حين تدعم قطر وتركيا مسيرة الثورات العربية عمومًا والشرعية الانتخابية في مصر خصوصًا، وتعارض الانقلاب العسكري الذي أطاحها.

^{١٦} "النصرة ترخّب بـ'مبادرة الأمة' لوقف القتال مع 'داعش'"، دي برس، ٢٦/١/٢٠١٤، على الرابط:

تتوافق أهداف إيران من مؤتمر "جنيف ٢" مع أهداف النظام في السعي وراء قبول دولي وإقليمي ببقاء الرئيس الأسد في السلطة بوصفه شريكاً في "مكافحة الإرهاب"، وتشكيل حكومة موسّعة تكفل دمج المعارضة في النظام السياسي، مع احتفاظ الرئيس الأسد بالسيطرة المطلقة على أجهزة الأمن والجيش وتقرير السياستين الخارجية والأمنيّة لسورية. وفي المقابل، تحرص الدول الإقليمية الداعمة للمعارضة على أن يفضي المؤتمر إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي بسلطات تنفيذية كاملة بما فيها على الجيش وأجهزة الأمن، وبما يؤدي إلى خروج الرئيس الأسد من المشهد السياسي السوري.

أمّا إسرائيل المراقب القريب للأحداث في سورية، فتتظر بعين الرضا لتدمير الدولة السوريّة على أيدي السوريين أنفسهم. كما تشعر بالارتياح لانشغال خصومها من الطرفين في قتال بعضهم بعضاً. وعليه، يبدو من مصلحتها استمرار الوضع الحالي، واستنزاف القدرات العسكرية السوريّة، وتخلخل الوضع الاجتماعي والاقتصادي. وكلّما طال أمد المفاوضات في "جنيف ٢" وتعدّدت، كان أفضل بالنسبة إليها.

أمّا روسيا والولايات المتحدة الأميركيّة، فتتشاركان بعض المخاوف والمصالح في سورية؛ منها القلق من تنامي قوّة الحركات الجهادية العابرة للحدود وتأثيرها في مجمل الوضع الإقليمي وأمن إسرائيل. ولذلك نجدهما تتفقان على ضرورة حلّ المسألة السوريّة بالطرق السلمية عبر تطبيق بيان "جنيف ١". ولقد أفضت مبادرة التخلّص من الأسلحة الكيماوية السورية في أيلول / سبتمبر ٢٠١٣ إلى مزيد من التقارب الروسي الأميركي في الملفّ السوري، لكن مسألة مستقبل الرئيس السوري ومصيره ظلّت محلّ خلاف بين الدولتين؛ إذ ترى واشنطن أنّ بقاء الأسد يمثّل عائقاً في وجه الحلّ. أمّا روسيا، فتصرّ على أنّ بقاءه يفيد في محاربة "الإرهاب"، وأنّ مستقبله تقرّره الانتخابات.

من هنا يمكن القول إنّ البيئة الدولية متقاربة في رؤيتها للمسألة السورية وفي طروحاتها للحلّ، على الرغم من بعض الخلافات، في حين تبدو البيئة الإقليمية معقّدة ومتعارضة على خلفية تناقضات أيديولوجية ومصالح سياسية وإستراتيجية طابعها العام استقطاب سعودي - إيراني.

الحسابات والنتائج المحتملة

قبل مؤتمر "جنيف ١"، كان النظام السوري يسيطر على مراكز المدن الرئيسية في مختلف أنحاء البلاد، وكانت المعارضة تسيطر على أغلب الأرياف فيما عدا الأرياف التي تقطنها "الأقليات"، إضافةً إلى الكثير من مدن الأرياف الكبرى (مثل دوما في ريف دمشق)، وبعض الأحياء في المدن المتوسطة الحجم (مدينة حمص، ودير الزور). لم يجد بيان "جنيف ١" طريقه إلى التطبيق بسبب اختلال موازين القوى العام لمصلحة النظام. ولذلك، بدأت محاولة تغيير موازين القوى على الأرض بطريقة تدفع النظام إلى القبول بمبدأ التسوية القائمة على فكرة تحقيق الانتقال السياسي. وعليه، سيطرت المعارضة على أحياء عديدة من مدينة حلب، وكذلك مدينة الرقة وهي أول مدينة تخرج عن سيطرة النظام. كما سيطرت المعارضة المسلحة على أحياء جوبر والقابون وبرزة وحيّ تشرين. وأكملت سيطرتها على داريا وحتيثة التركمان والمليحة والعتيبة والمعضمية في ريف دمشق. وبذلك تكون المعارضة قد سيطرت على جميع النقاط الإستراتيجية في الغوطين الغربية والشرقية؛ أي أنها طوّقت العاصمة دمشق. إلا أنّ الدعم الخارجي ظلّ محدوداً بسبب تمّدّد نفوذ الجماعات الإسلامية والجهادية بين أطراف المعارضة السورية وبخاصة "جبهة النصرة" المصنّفة أميركياً ضمن لائحة الإرهاب العالمية وظهور تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، إضافةً إلى عوامل تتعلّق بتداعيات انهيار النظام السوري عسكرياً بما فيها على أمن إسرائيل.

وبسبب الخسائر المتزايدة وخروج مناطق شاسعة عن سيطرته، عمد النظام إلى تشكيل قوّات رديفة للجيش السوري النظامي أطلق عليها اسم "قوّات الدفاع الوطني" من اللجان الشعبية التي استخدمها في قمع التظاهرات سابقاً. كما استعان في ربيع عام ٢٠١٣ بقوّات من حزب الله اللبناني. فاستعاد السيطرة على مناطق إستراتيجية؛ كمدينة القصير في ريف حمص، والسفيرة في ريف حلب، وحيّ الخالدية في مدينة حمص. وفي ريف دمشق، أوقف تمّدّد المعارضة وحاصر المناطق الخارجة عن سيطرته. وبسبب الظروف الإنسانية الصعبة للمدنيين، اضطرّت المعارضة إلى عقد اتفاقيات هدنة في المعضمية، وبرزة، والقابون.

في الوقت الذي التأم فيه مؤتمر "جنيف ٢"، لم يكن وضع النظام سيئاً لدرجة تجعله يتنازل عن تفسيره اتّفاق "جنيف ١"؛ بمعنى أن يخوّل بشار الأسد كامل صلاحياته لهيئة حكم انتقالية والقبول بعدم ترشّحه للرئاسة؛

إذ أنّ وضعه الميداني منذ منتصف ٢٠١٣ بدا أفضل نسبياً ممّا كان عليه في نهايات عام ٢٠١٢^{١٧}. وفي ظلّ البيئة الدولية الحاليّة وتعقيدات الوضع الداخلي، لا تجد المعارضة السوريّة والقوى الإقليمية الداعمة لها بدءاً من استمرار الضغط لإجبار النظام وحلفائه على قبول خريطة طريق تُوَدِّي إلى انتقال سياسي يرحل بموجبها الرئيس بشار الأسد عن السلطة مع الحفاظ على مؤسسات الدولة وأجهزتها من التفكّك، على أن تجري عملية إعادة هيكلتها في وقتٍ لاحق. لكن هذا لن يحصل بحسب كلّ المؤشرات إذا استمرّ التعادل القائم في موازين القوى على الأرض. وفي ظلّ الهوّة الشاسعة بين الطرفين، فإنّ الحلّ السياسي سوف يحتاج بالتأكيد إلى توافق إقليمي ودولي. وهو أمر غائب كلياً على الصعيد الإقليمي، وجزئياً على الصعيد الدولي. ما يبقي الحالة السورية أمام أحد الاحتمالين التاليين:

• المروحة في المكان مع استمرار تدهور الوضع الأمني والإنساني، بسبب استمرار تمسّك روسيا وإيران بشخص بشار الأسد ودوره خلال المرحلة الانتقاليّة، وحتى إمكانية ترشّحه في الانتخابات المقبلة. ويمكن ملاحظة ذلك في تصريحات وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الذي جدّد موقف بلاده من المسألة عبر الاختباء وراء تصريحات مثل عدم "فرض أجنداث خارجية على السوريين"، وتركهم "يقرّرون مصيرهم بأنفسهم"، مترافقة مع استمرار الدعم العسكري الروسي للنظام^{١٨}. كما أنّ النظام ما زال يتسلّح بالدعم الإيراني المطلق وتمسّكه بشخص بشار الأسد. ويظهر ذلك في توجّه وزير الخارجية السوري وليد المعلم برفقة نظيره الإيراني محمد جواد ظريف إلى موسكو على متن الطائرة نفسها في إطار تنسيق المواقف قبل مؤتمر جنيف ٢؛ وتصريحات نائب وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي التي تقول إنّ فرص وقف النزاع في سورية خلال مؤتمر "جنيف ٢"، "ليست كبيرة"^{١٩}.

^{١٧} "سوريا: تقرير انترفاكس حول عدم اعتزام الأسد ترك السلطة غير دقيق"، رويترز، ٢٠١٤/١/١٩، على الرابط:

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAEA0I03L20140119>

^{١٨} "مصادر: روسيا تكثّف الإمدادات العسكرية للأسد"، رويترز، ٢٠١٤/١/١٧، على الرابط:

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAEA0G0B520140117?sp=true>

^{١٩} "إيران تشكّك بفرص نجاح مؤتمر 'جنيف ٢' في ظلّ عدم مشاركتها فيه"، الحياة، ٢٠١٤/١/٢١، على الرابط:

<http://alhayat.com/Details/595136>

• تمكّن الولايات المتحدة وروسيا من التغلّب على خلافاتهما وتهيئة الظروف لإنهاء الأزمة سياسياً، بسبب تنامي التهديدات الأمنية والتداعيات الجيوسياسية المترتبة على استمرار الأزمة السوريّة وتفاقمها. ويبدو أنّ هناك وعياً متزايداً بالحاجة إلى تعاون مشترك أكبر بين الطرفين، على غرار ما حصل في اتفاق الكيماوي السوري، للوصول إلى قواسم مشتركة يمكن أن تشكّل إطاراً لحلّ تقبله القوى الإقليمية والأطراف المحليّة السوريّة. وفي هذا الإطار تحاول بعض الجهات والهيئات توفير - أو إعطاء انطباع بتوفير - بعض المتطلّبات التي تساعد في إنجاح المساعي السياسية نحو الحلّ المأمول؛ إذ تعهّد مؤتمر المانحين الثاني المنعقد في الكويت قبل أيام من انعقاد مؤتمر "جنيف ٢"، للشعب السوري بتقديم ٢,٤ مليار دولار لتمويل الأولويات الطارئة وتخفيف وطأة المعاناة الإنسانية جرّاء الأزمة السوريّة^{٢٠}. وتوجه الإدارة الأميركيّة إلى مطالبة الكونغرس بتخصيص مخصصات مالية لإنشاء قوآت حفظ سلام في سورية^{٢١}.

خاتمة

على الرغم من التوقعات المنخفضة، يمثّل "جنيف ٢" "فرصة" للتأكيد على أنّ المدخل للحلّ هو تحقيق الانتقال السياسي من خلال هيئة حكم انتقاليّة ذات صلاحيات كاملة Transitional Body with full authorities، بما فيها الأمن والجيش^{٢٢}، كما هو منصوص عليه في الدعوة الرسمية وقرار مجلس الأمن الدولي ٢١١٨.

^{٢٠} "٢,٤ مليار دولار لصالح الشعب السوري، والعبء الله: الكويت تتبرّع بـ ٥٠٠ مليون دولار"، الآن، ١٥/١/٢٠١٤، على الرابط:

<http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=168262&cid=30>

^{٢١} "الإدارة الأميركيّة طلبت من الكونغرس تخصيص مبلغ لقوآت حفظ سلام في سورية"، الحياة، ١٩/١/٢٠١٤، على الرابط:

<http://alhayat.com/Details/594250>

^{٢٢} "الحياة" تنشر رسائل الدعوة وقواعد التفاوض في 'جنيف ٢': إطار زمني سريع... ونصيحة بضبط النفس في الاتصالات الخارجية"،

الحياة، ٩/١/٢٠١٤، على الرابط:

<http://alhayat.com/Details/590819>

غير أن ذلك لا يمكن أن يكون بديلاً عن الحل السياسي الذي تزعم القوى الكبرى أنها تتشده، والذي لن يتحقق بمعزل عن ممارسة ضغوط حقيقية على النظام لإبداء الجدية المطلوبة لإنجاح المفاوضات، إذ إنّه ليس بوسع المعارضة السورية أن تستمر في مفاوضات عبثية يستخدمها النظام غطاءً للمضي قُدماً في محاولاته فرض إرادته على المناطق الخارجة عن سيطرته بالقوة والحصار والتجويع.